

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

بناء على تعليمات من حكومي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

يشرفني أن أحاطبكم في هذه اللحظة الحرجة والمفصلية من تاريخ بلادي، سوريا، التي تمر بأزمة حادة ذات آثار عميقة على الدولة السورية ككل وعلى مختلف أبناء الشعب السوري، وذلك في ظل التصريحات الخطيرة المتعلقة بالتحضيرات الجارية للقيام بعدوان عسكري ضد سوريا، تحت ذرائع واهية كان آخرها الادعاء بـ ”استخدام السلاح الكيماوي“. وأود، في هذا الصدد، أن أفيد عنايتكم بما يلي:

لقد حذرت الحكومة السورية منذ أكثر من عام، وفي أكثر من مناسبة، من المخاطر الجدية المترتبة على احتمال قيام مجموعات إرهابية باستخدام المواد الكيماوية في سوريا، وأخطرت كلا من الأمين العام ومجلس الأمن بمعلومات حول نشاطات هذه المجموعات في رسائل رسمية بهذا الخصوص. كل ذلك تزامن مع حملة إعلامية وسياسية ودبلوماسية بقيادة بعض الدول المسؤولة بشكل مباشر عن سفك الدم السوري ومنع الحل السلمي، وذلك لإثارة ملف ما يسمى بـ ”مسألة استخدام السلاح الكيماوي في سوريا“، وتحميل الحكومة السورية مسؤولية استخدام أي مواد كيماوية، توطئة لاستغلال هذه الذريعة مستقبلا ضد سوريا.

تؤكد الحكومة السورية، من جديد، بأنها لم تستخدم السلاح الكيماوي إطلاقا، بل هي من بادر إلى الطلب من الأمين العام تشكيل فريق تحقيق علمي وموضوعي للتحقيق في استخدام ”السلاح الكيماوي“ في بلدة خان العسل بتاريخ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣.

بعد جريمة استخدام ”الغازات الكيماوية السامة“ في ريف دمشق بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، انبرت الدوائر المعادية لسوريا إلى تنويع حملتها العدوانية من خلال اتهام الحكومة السورية بهذه الجريمة، وبالرغم من قيام الحكومة السورية بالسماح



للجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بزيارة المواقع التي تم فيها استخدام "الغازات الكيماوية السامة"، قامت تلك الدول باستباق نتائج التحقيق الذي تجريه البعثة واتهام الحكومة السورية سلفا باستخدام "السلاح الكيماوي" في ريف دمشق، وذلك لتبرير القيام بعدوان عسكري مبيت ضد سوريا.

لقد خرج علينا وزير الخارجية الأمريكي، السيد جون كيري، بعد أيام من الضخ الإعلامي والتهويل بما قالت الإدارة الأمريكية إنها "أدلة سرية قاطعة" ستظهرها لاحقا إلى رأيها العام والرأي العام الدولي كمبرر لشن عدوانها العسكري، وذلك على الرغم من الدعوات الدولية والأمنية الرامية إلى ضرورة عدم تجاوز أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وانتظار نتائج تحقيقات بعثة الأمم المتحدة للتحقيق برئاسة البروفسور آكي سيلستروم. لقد اعتمد السيد كيري على روايات قديمة نشرها الإرهابيون منذ أكثر من أسبوع بكل ما تحمل من فبركة وكذب وتلفيق. إن الأرقام والمعلومات التي قدمها السيد كيري هي أرقام وهمية بالمطلق تروج لها المجموعات المسلحة في سوريا وبعض أطراف المعارضة الخارجية التي تحرض على العدوان الأمريكي على سوريا. ولعل التاريخ الدبلوماسي يعيد نفسه في مشهد تمثيلي مؤسف يذكر العالم بالادعاءات الملفقة التي كان قد ساقها الوزير كولن باول في مجلس الأمن لتبرير غزو بلاده للعراق. ومن المثير للاستغراب أن كلا من الوزيرين باول وكيري قد استخدمتا في روايتهما بالنسبة للعراق في العام ٢٠٠٣ وسوريا في العام ٢٠١٣ نفس المصطلح الاستخباراتي لتضليل الرأي العام الأمريكي والدولي، وهذا المصطلح هو حرفيا ما أسماه الوزيران بـ "معلومات ذات مصداقية عالية" أو "HIGH CONFIDENCE"!

وحول تصريحات السيد كيري، نود توضيح ما يلي:

١ - إن لسوريا، دولة وحكومة وشعب، مصلحة وطنية في كشف الحقائق المتعلقة بادعاءات استخدام "السلاح الكيماوي" في سوريا، وانطلاقا من تلك المصلحة الوطنية، فقد توصلت الحكومة السورية مع الأمم المتحدة إلى اتفاق للتحقيق بثلاثة مواقع من بينها خان العسل، ومن ثم سمحت لبعثة التحقيق بزيارة المناطق التي شملتها الادعاءات الجديدة في ريف دمشق. وأود إحاطتكم علما بأن الحكومة السورية قد أرسلت، بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، طلبا جديدا للأمين العام للتحقيق في ثلاثة حوادث تعرض فيها عناصر من الجيش السوري لاستنشاف غازات سامة في ريف دمشق.

٢ - إن من يحشد الأساطيل والجيش ويحضر صواريخه للعدوان على سوريا الآن هو نفسه من عارض اعتماد مشروع قرار سوري في مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عندما كانت سوريا عضوا غير دائم في مجلس الأمن آنذاك، وذلك

لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. هذا الطرف نفسه هو من عرقل قرار مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ بعقد مؤتمر ٢٠١٢ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك لحماية لتتصل إسرائيل من استحقاقات قرار هذا المؤتمر.

٣ - لقد تحدثت الحكومة السورية الإدارية الأمريكية إظهار دليل واحد ذي مصداقية على الادعاءات باستخدامها "السلح الكيماوي". لكن السيد كيري ظهر على الملأ مستندا على ما أسماه بـ "معلومات ذات مصداقية عالية" "HIGH CONFIDENCE" معتمدة على صور مفبركة من الإنترنت. وأما الادعاء حول اتصال لأحد الضباط السوريين بعد الهجوم المفترض، فهو لا يليق بحجم الإمكانات الاستخباراتية المفترضة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - لقد صرحت الأمانة العامة للأمم المتحدة نفسها مرارا أن آثار استخدام أي نوع من الغازات السامة لا يذهب بمرور الزمن، والدليل على صحة ذلك قيامها بإرسال لجنة التحقيق بعد خمسة أشهر من طلب الحكومة السورية التحقيق في قضية خان العسل. وبالرغم من ذلك، فإن الحكومة السورية لم تتأخر بالسماح بدخول لجنة التحقيق إلى مكان الهجوم المفترض، بل جرى ذلك خلال ٤٨ ساعة من وصول مبعوثي الأمين العام، السيدة أنجيلا كين، الممثل الأعلى لشؤون نزع السلاح، إلى دمشق.

٥ - إن تصريح السيد كيري بأن لجنة التحقيق ليست من مسؤوليتها تحديد الجهة التي استخدمت السلاح الكيماوي وأن مهمتها تقتصر على تأكيد استخدامه من عدمه يأتي لتبرير تجاوز الإدارة الأمريكية لولاية مجلس الأمن. وللتذكير، فإن الحكومة السورية كانت قد طلبت رسميا في رسالتها إلى الأمين العام بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ أن يفضي التحقيق إلى معرفة هوية الجهة التي استخدمت "السلح الكيماوي" في خان العسل، ولكن هذا المطلب السوري اصطدم آنذاك برفض من قبل وفود كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

لقد كان العالم ينتظر من الولايات المتحدة أن تمارس دورها كراع للسلام والأمن، وكشريك للاتحاد الروسي في التحضير الجدي لمؤتمر جنيف ٢، وليس كدولة تستخدم القوة العسكرية ضد من يعارض سياساتها. كما كان الجميع يتطلع إلى دور إيجابي للولايات المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة في سوريا بقيادة سورية. وظن العديد من الدول أن الولايات المتحدة لن تقع في نفس الأخطاء التي وقعت فيها لتبرير عدوانها على العراق وليبيا ودول أخرى. وفي المقابل، أبدت الحكومة السورية استعدادها، رسميا وعلنيا، للمشاركة دون شروط مسبقة في مؤتمر جنيف ٢. يأتي هذا الموقف السوري استكمالا للنهج المنفتح الذي تعاملت فيه الحكومة السورية مع كل المبادرات الصادقة، الدولية والإقليمية، لحل الأزمة

في سوريا. ومن البديهي أن من يريد حلا سلميا في سوريا لا يحتاج إلى التصريح علنا نيته تزويد المعارضة المسلحة بالسلاح النوعي بغية تغيير موازين القوى العسكرية على أرض الواقع، بل يحتاج إلى إرادة صادقة للدفع باتجاه إنجاح الحوار الوطني الشامل دون شروط مسبقة، وإلى أعمال الدبلوماسية لحل هذه الأزمة.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية حريصة كل الحرص على سلامة أبناء شعبها وصيانة سيادتها واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها والدفاع عن النفس ضد أي عدوان. هذا الحرص هو حق تكرسه أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. إن الحكومة السورية تدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى الاضطلاع بمسؤولياته من أجل المحافظة على أحكام الميثاق وبذل مساعيه الحميدة من أجل منع أي عدوان على سوريا، والدفع قدما باتجاه التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة السورية. كما تدعو الحكومة السورية مجلس الأمن إلى التمسك بولايته والحفاظ على دوره كصمام أمان يحول دون الاستخدام العنفي للقوة خارج إطار الشرعية الدولية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة